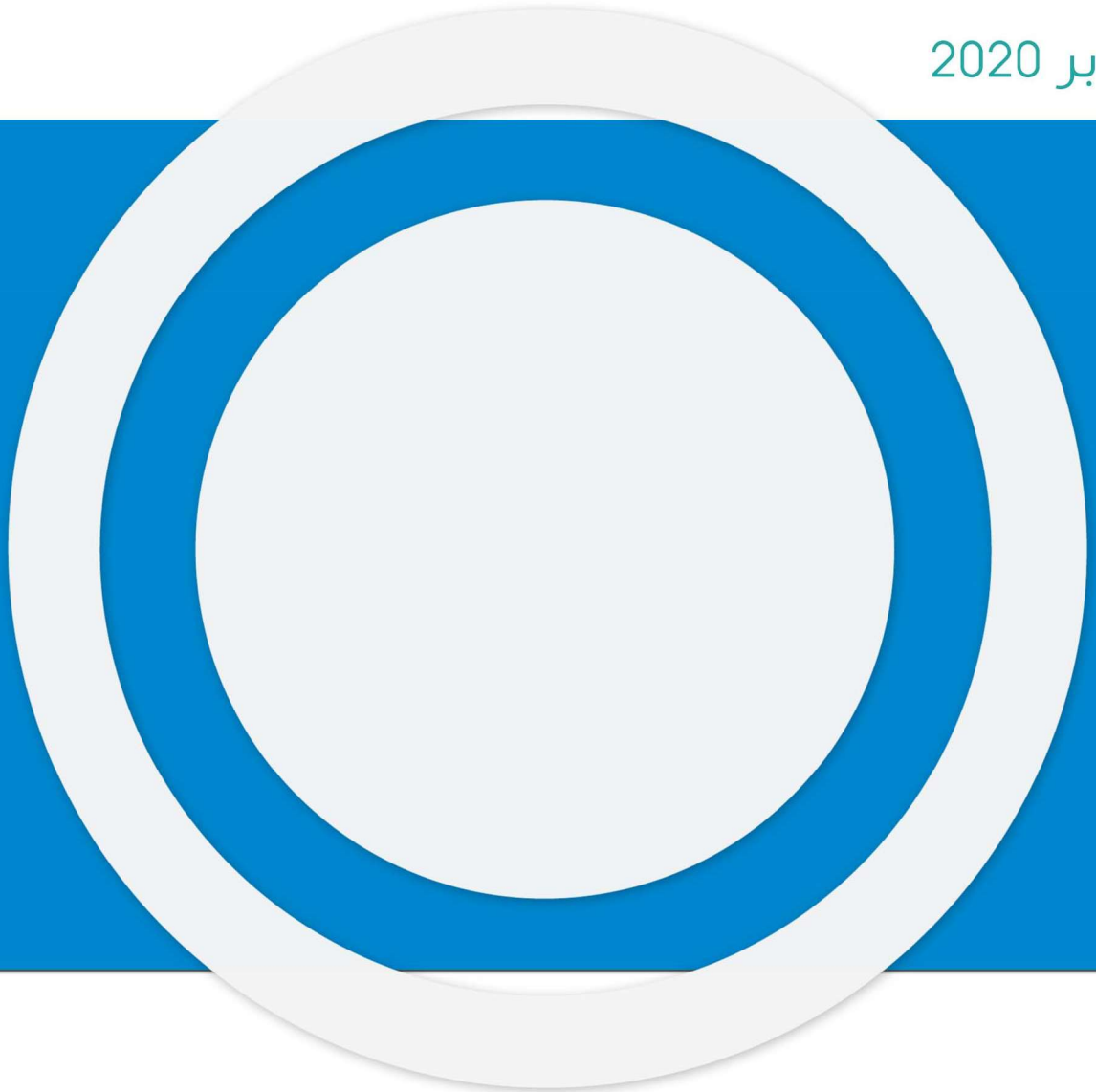


المنشرة الإقتصادية

توحيد سياسات البنك المركزي اليمني الفرص وتحديات النجاح

أكتوبر 2020



STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

مقدمة:

إدارة المركزي كونه أهم المؤسسات السيادية للدولة في ظل معارضة جماعة الحوثي، لتبدأ معها الانقسامات تبرز، ويتراجع النشاط الاقتصادي والمالي بتلك التداعيات بالإضافة إلى تأثيرات الحرب القائمة حتى اليوم.

انعكست تلك الانقسامات على الوضع المعيشي والاقتصادي لحياة الناس، في ظل توقف صرف المرتبات والأجور وأهم مصادر الدخل لملايين اليمنيين، وأدت إلى انكماش نمو النشاط التجاري وشل حركة القطاع المالي والمصرفي.

ومن هنا كان لا بد من جميع الأطراف إعادة النظر في تلك الإجراءات الأحادية.

وسنتناول في هذا الملف الفرص والتحديات أمام الأطراف للوصول إلى توحيد السياسة النقدية بما يساهم في الحفاظ على ما تبقى من الهيكل الاقتصادي والمالي في البلد، وتجذير الشعب ويلات تلك التبعات، حيث وهناك فرص ممكنة للنجاح حال توفرت الإرادة لدى جميع الأطراف لتجاوز التحديات التي ستواجه تلك العملية.

تستمد البنوك المركزية نجاحها في السياسة النقدية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة من خلال استقلاليتها في تحديد وتطبيق السياسات النقدية بالتكامل مع السياسة المالية وتعليمات الحكومة وبعيداً عن التأثيرات السياسية، وهذا الأمر مطلوب في الوضع المستقر للدولة ناهيك عن وضع الحرب وعدم الاستقرار.

منذ بداية الحرب مر البنك المركزي اليمني بمرحلتين شهدت المرحلة الأولى خلال العام ٢٠١٥ هدنة، وتوافق نسبي من الأطراف على تجنيد المركزي الصراع الدائر في ظل امكانياته المحدودة بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي، وتغليب مصلحة الشعب، لكن سرعان ما ظهرت بوادر الخلاف والتدخلات بتوجيه دفة السياسات المالية والنقدية لصالح بعض الأطراف منتصف العام ٢٠١٦، وهنا بدأت المرحلة الثانية بالتزامن مع قرب نفاذ الاحتياطات النقدية وأزمة السيولة، وتدهور قيمة العملة الوطنية، وتوقف صرف الأجور والمرتبات لموظفي الدولة.

حيث قررت الحكومة اليمنية نقل مقر الإدارة العامة للمركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن متمسكاً بحقها في

وظائف ومهام البنك المركزي والسياسة النقدية

البنك المركزي هو أحد المؤسسات السيادية في البلد بل وأهمها وذلك لما يقوم به من دور هام ورئيسي في إدارة السياسة النقدية للدولة والحفاظ على استقرار المعدل العام للأسعار من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل تتبعها البنوك المركزية والتي تتحدد بناءً على الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

وتعرف السياسة النقدية بأنها "الإجراءات التي تتخذها الدولة ممثلة بالبنك المركزي لإدارة النقود، والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني بهدف تحقيق أهداف معينة"^(١)، ويمكن إيجاز المهام الرئيسية كالتالي:

- تحديد اسعار الفائدة، ونسب الاحتياطيات للعملات المحلية والأجنبية.
- تحديد حجم العرض النقدي المناسب، والعوامل المؤثرة عليه.
- استخدام سياسة السوق المفتوح للتأثير على عرض وطلب العملة الأجنبية بما يخدم استقرار الأسعار.
- الرقابة على أعمال البنوك وشركات الصرافة، والمؤسسات المالية، بما ينسجم مع السياسات والإجراءات المعتمدة.
- القيام بخدمات معينة للحكومة، وإقراضها، وإيداع الإيرادات، وصرف النفقات العامة وفقاً لبنودها، وإصدار السندات الحكومية، ومنح الائتمان وإدارته.
- إصدار العملة (البنكnotes) حسب حاجة الاقتصاد لها بالتنسيق مع السياسة المالية والحكومة.
- إدارة الاحتياطيات من العملات الأجنبية بالتنسيق مع الحكومة.

السياسة النقدية للبنك المركزي قبل نقل إدارته

وكان قرار التعويم قد ضغط على اسعار صرف العملات الأجنبية حيث ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي ليصل إلى (٣٠٣) ريال كما في اغسطس ٢٠١٦ مقارنة بـ (٢١٥) ريال كما في ابريل ٢٠١٥^(٤).

عمل المركزي على تسهيل استيراد الواردات السلعية وبيع البنوك عملة اجنبية بالسعر الرسمي لذات الغرض حيث بلغ إجمالي تدخله (٢,٥) مليار دولار^(٥) في العام ٢٠١٥ قبل ان يقر سياسية "الاستعاضة" ويحصر تسهيل استيراد السلع الغذائية عبر البنوك المحلية بشكل تدريجي إلى أن وصلت إلى خمس سلع أساسية.

استمر البنك المركزي بصرف الأجور والمرتبات حسب الموازنة العامة للعام ٢٠١٤ والبالغة (٧٥) مليار ريال شهرياً في عموم البلد حتى اغسطس ٢٠١٦ لـ (١,٢) مليون موظف بمختلف القطاعات وبما فيهم منتسبي وزارة الدفاع ، وأصدر (٢٤٤,٦) مليار ريال خلال عام واحد فقط من العملة المطبوعة لديه^(٦)، حيث بلغت إجمالي النفقات العامة (٣٦٤٨) مليار ريال خلال عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦ بينما كانت الإيرادات العامة (٢٠٨٦) مليار ريال وبلغ العجز (١٥٦٢) مليار

بالرغم من حالة الارتباك التي سادت خلال الأشهر الأولى للحرب، إلا أن البنك المركزي استمر بأداء مهامه متخذاً بعض السياسات والإجراءات الداعمة للقطاع المصرفي لضمان استمراره في تقديم خدماته، وكذا الحفاظ على المستوى العام للأسعار وكانت على النحو التالي:

ابقى البنك مؤشرات الفائدة عند (١٥%) كما هي، وكذلك بقاء نسب الاحتياطيات القانونية للعملات الأجنبية والمحلية، واتخذ بعد الإجراءات تنظم سحوبات وتداول العملة الأجنبية، وفرض بعض الرقابة على شركات الصرافة، وغيرها من الإجراءات التي نجح في بعضها واخفق في البعض الآخر^(٧).

عمل المركزي على تسهيل استيراد المشتقات النفطية عبر شركة النفط اليمنية وبسعر الصرف الرسمي قبل أن تعلن سلطة الأمر الواقع عن تعويم استيراد المشتقات النفطية في يوليو ٢٠١٥ وترك المجال للقطاع الخاص في استيرادها، وكان المركزي قد وفر (٩٧٠) مليون دولار لاستيرادها خلال العام ٢٠١٥^(٨).

ريال تم تغطيته من الاقتراض من البنك المركزي (السحب على المكشوف)^(٧).

لكن سرعان ما بدأت الاحتياطات النقدية بالنفاذ في ظل توقف الصادرات النفطية والغازية، واتساع عجز الميزان التجاري، بالتزامن مع تراجع حجم الإيرادات العامة بنسبة (٦٠%)^(٨) عن العام ٢٠١٤ وزيادة الجباية خارج الأوعية الإيرادية للدولة.

حذر محافظ البنك المركزي الأطراف مطلع العام ٢٠١٦ بقرب نفاذ الاحتياطات الأجنبية، وشحة السيولة بالعملة المحلية، وتولدت أزمة ثقة في القطاع المصرفي دفعت الكثير إلى سحب ودائعهم المصرفية من البنوك، وواجه القطاع المصرفي أزمة سيولة خانقة بالعملة المحلية مع منتصف العام ٢٠١٦،

وبدأت قيمة الريال تنهوى مع زيادة الاقبال على شراء العملات الأجنبية (أفراد وشركات) خوفاً من انهيار العملة المحلية.

في ظل التدخلات المستمرة والتأثير على استقلالية البنك المركزي اتهمت الحكومة الشرعية جماعة الحوثي بفرض أجندة وسياسات كدعم اللجان الشعبية والمجهود الحربي والصرف من حسابات مؤسسات حكومية طرف المركزي حيث تم سحب (١,٨) مليار دولار حسب ما جاء في مقابلة صحفية مع محافظ البنك المركزي^(٩)، وفي سبتمبر ٢٠١٦ اتخذت الحكومة قراراً بنقل إدارة البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن^(١٠).

السياسة النقدية للبنك المركزي بعد نقل إدارته

مليار ريال شهرياً هي مرتبات المدنيين وبقوات (٥٨٥) مليار ريال سنوياً^(١٢)، وبعض النفقات العامة والتشغيلية للمؤسسات الحكومية.

التزم البنك بكل المعايير الدولية والأعراف المصرفية المنظمة، وألزم القطاع المصرفي العمل بلوائح وقوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وقام بالتنسيق مع الجهات والمؤسسات المالية الدولية بغرض تسهيل اجراءات التواصل والتصرف بأرصدة الاحتياطات النقدية للدولة وتسيير القطاع المصرفي، واستطاع ربط السويقت وتبادل الشفقات مع البنوك.

رفع المركزي أسعار الفائدة على شهادات الإيداع إلى (٢٧%)، وابقى على نسب الاحتياطات النقدية كما هي، واستخدم سياسة السوق المفتوح من خلال التدخل في بيع وشراء العملة الأجنبية وتنظيم العرض والطلب عليها، واصدر صكوك وسندات حكومية.

كما عزز المركزي أرصدة الاحتياطات الأجنبية بعد نقله من مصادر مختلفة كان أهمها صادرات المشتقات النفطية بحدودها الدنيا والودائع السعودية بـ (٢) مليار دولار^(١٣)، والتي خصصت لتغطية عجز الميزان التجاري، وتسهيل استيراد السلع الأساسية والمشتقات النفطية بالإضافة إلى بعض المنح والمساعدات التي سعى محافظوا البنك خلال الفترة

جاءت هذه المرحلة بالتزامن مع أزمة السيولة التي شهدتها القطاع المصرفي، والتراجع في الاحتياطات النقدية الأجنبية، وتوقف المركزي عن تسهيل استيراد السلع الغذائية والمشتقات النفطية حسب تقارير البنك الدولي^(١١).

رفضت جماعة الحوثي القرار ومنعت انتقال بعض الموظفين والقيادات الإدارية إلى عدن، واحتجزت كل ما يمكن نقله إلى عدن، وعينت قيادات إدارية جديدة في كل المستويات الإدارية للبنك لانتهاؤ بتغيير محافظ البنك.

بدأ البنك المركزي في عدن ممارسة مهامه باستقلالية بالرغم من العقبات في بداية الأمر، كإزمة السيولة النقدية، والنقص العددي في الموارد البشرية، وقلة الخبرة، بالإضافة إلى المكونات المادية كالأجهزة والربط الشبكي نظراً لاستمرار تحكم جماعة الحوثي في صنعاء بكل تلك الوسائل التقنية.

تم حل كثير من تلك المعوقات، وطباعة اوراق نقدية من العملة (البنكنوت) بالتنسيق مع الحكومة لتغطية العجز في العرض النقدي، وإعادة تسهيل صرف الاجور والمرتبات حيث تقدر حسب موازنة ٢٠١٤ بنحو (٢٠٠) مليون دولار بما يعادل (٧٥) مليار ريال شهرياً بسعر صرف (٣٧٥) ريال، منها (٤٨,٧)

إلى مستويات (٥٢٠) ريال للدولار الواحد مقارنة بما وصل إليه في سبتمبر ٢٠١٨، لكن سرعان ما عاد ليتهاوى مرة أخرى بعد اجبار الحكومة الشرعية على مغادرة عدن بقوة السلاح في ابريل الماضي من قبل ما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي، بالتزامن مع الاجراءات الغير مسؤولة من مركزي صنعاء.

حيث كان آخر تلك الإجراءات الأكثر كارثية على القطاع المصرفي والمجتمع بشكل عام منع التعامل بالطبعة الجديدة من العملة في ديسمبر ٢٠١٩، من قبل جماعة الحوثي (١٥)، وهو ما تسبب بموجة ثانية من الانهيار للعملة ليصل سعر الصرف إلى (٨٥٠) كما هو في سبتمبر ٢٠٢٠ مقارنة ب (٥٨٢) ديسمبر ٢٠١٩م (١٦).

الماضية لدى الجهات الداعمة بتحويلها عبر كمرتبات بعض القطاعات العسكرية التي كانت تصرف بالريال السعودي، غير أن بعض تلك الأموال ما تزال تمر عبر بنوك محلية تسيطر جماعة الحوثي على قرارات إدارتها العامة في صنعاء.

في ذات الوقت بدأت الاجراءات المقابلة والغير مسؤولة لبنك صنعاء تأثيرها على السياسة النقدية حيث سعت جماعة الحوثي إلى منع البنوك وشركات الصرافة تحت سيطرتها من التعامل مع مركزي عدن، واتخذت اجراءات قمعية على الإدارات العامة (١٤) وهو ما عقد المشهد ودفع بتهاوى قيمة الريال وتخطيه حاجز الـ (٨٠٠) ريال للدولار الواحد في سبتمبر ٢٠١٨.

جرى تغيير اكثر من محافظ خلال فترة وجيزة، وتعافت قيمة الريال اليمني أم العملات الأجنبية ليصل

مدى تأثير الأطراف على الملف الاقتصادي

تمتلك الأطراف بعض نقاط القوة في الملف الاقتصادي للتأثير على الجانب السياسي ومجريات الحرب بشكل عام، ويمكن التعرف على أهم تلك العوامل من خلال التالي:

سلطة الأمر الواقع (جماعية الحوثي):

حساب خاص بالبنك المركزي اليمني فرع الحديدة لغرض صرفها كأجور ومرتبات المدنيين المتوقفة منذ نهاية العام ٢٠١٦م.

تستحوذ على كل الإيرادات العامة في مناطق سيطرتها، وتفرض جمارك إضافية على كل السلع الواردة عبر منافذها، وتحديدًا في مداخل صنعاء، ولا توجد احصائيات دقيقة على حجم العوائد المتحصلة من تلك العوائد غير أن الموازنة التقديرية لحكومة الإنقاذ الغير معترف بها دولياً تضمنت (٣٧٧) مليار ريال حجم الإيرادات العامة للعام ٢٠١٨م (١٨).

تفرض جماعة الحوثي إجراءات قمعية على نشاط القطاع المصرفي والاقتصادي، وصلت حد احتجاز وخطف بعض مدراء عموم البنوك ومساعدتهم، وإغلاق شركات صرافة، حيث لاتزال الإدارات العامة لغالبية البنوك المحلية، وشركات الصرافة تمارس نشاطها من مدينة صنعاء، كما تجبر الجماعة

تمارس جماعة الحوثي الابتزاز باتخاذ اجراءات احادية مستغلة بذلك حجم النشاط الاقتصادي والتجاري للقطاع الخاص المركز في صنعاء، والمؤسسات الحيوية التي تسيطر عليها الجماعة كشركات الاتصالات، والإدارات العامة لكبار الشركات التجارية، والبنوك لفرض أجندة الجماعة حتى وإن كان ذلك على حساب المصلحة العامة للشعب.

لاتزال موانئ الحديدة تستقبل شحنات النفط وبعض السلع الرئيسية، وهو ما يشكل لها إيراد كبير حيث بلغت عوائد شحنات النفط المستوردة عبرها (١٢,٨) مليار ريال خلال الفترة من اغسطس حتى نوفمبر ٢٠١٩ بما يمثل (٤٠%) من اجمالي الإيرادات عبر الموانئ والمنافذ الأخرى (١٧). وكانت الحكومة الشرعية قد وقعت مع جماعة الحوثي اتفاقاً رعته الأمم المتحدة قضى بتجنيب إيرادات ميناء الحديدة في

المسؤولين في البنوك بالتوقيع على تعهدات مجحفة بحق المؤسسات التي يديرونها، وتتعرض بعضها للإغلاق القسري^(١٩).

مع العلم بأن تلك البنوك والشركات يمر عبرها نسبة كبيرة من الحوالات الواردة بالعملية الأجنبية للمغتربين، وبعض المنظمات الإغاثية والإنسانية، وهو ما يتيح لها التصرف بمصدر مهم من مصادر النقد الأجنبي، من خلال فرض سياساتها على تلك الشركات، والشبكات المالية، والبنوك وتحويلاتهما المالية بين المحافظات.

مركزي صنعاء معزول عن العالم الخارجي، ولا يتوفر لديه صلاحية التراسل وتبادل المعلومات والشفرات مع البنوك الأجنبية ولا تتوفر لدى السلطة هناك أي إمكانيات ومصادر لتعزيز الاحتياطات الأجنبية، واستقرار أسعار الصرف هناك ناتج عن شحة السيولة النقدية، وضعف القوة الشرائية وذلك لامتناع الجماعة صرف المرتبات والأجور منذ أغسطس ٢٠١٦.

لجأت جماعة الحوثي إلى منع التعامل بالطبقة الجديدة من العملة وذلك لخلق فارق سعر صرف بين الشمال والجنوب لتظهر أمام المجتمع الدولي بأنها لديها نفوذ ونقاط قوة في الملف الاقتصادي، ولو كان ذلك على حساب ملايين المتضررين من الناس، فهي لا تكتثر للتبعات وتستخدم المعاناة كعقاب جماعي.

الحكومة الشرعية:

تمتلك الحكومة الشرعية نقاط قوة ومقومات كبيرة للتأثير على الجانب الاقتصادي بشكل إيجابي في حال تم استغلال تلك الإمكانيات بعيداً عن الضغوط التي تُمارس عليها، ولديها القدرة على التحكم بالسياسة النقدية والمالية حتى وإن استمر مركزي صنعاء بالتدخل.

تسيطر على مساحات عريضة من البلاد تقدر بـ (٨٠%) ومنها مناطق ومناجم النفط والغاز والتي شكلت (٧٠%) من الإيرادات العامة للدولة خلال فترة ما قبل الحرب، وإذا ما تم إعادة العمل في تلك الحقول واستئناف الإنتاج والتصدير، فستشكل موارد إضافية كبيرة للحكومة، مع العلم بأن الإنتاج في الوقت الحالي بلغ (١٧,٥) مليون برميل خلال العام

٢٠١٩ وهو أقل بكثير من حجم الانتاج قبل الحرب (٢٠).

تستحوذ الحكومة الشرعية على منشآت صافر الغازية التي تزود جميع المحافظات بما فيها المحافظات التي لاتزال تحت سيطرة جماعة الحوثي بالمشتقات الغازية، وأنابيب الغاز المنزلية، حيث تُشكل المشتقات النفطية والغازية على النسبة الأكبر من العرض النقدي بالعملة المحلية والأجنبية.

تجمع الحكومة الإيرادات الجمركية والضريبية في المناطق التي تسيطر عليها باستثناء المناطق التي تقع تحت سيطرة ما يسمى بالمجلس الانتقالي الذي أعلن الإدارة الذاتية لتلك المناطق في إبريل ٢٠٢٠، والاستحواذ على جميع إيراداتها، وأهمها ميناء ومطار عدن حيث يتم توريد تلك المتحصلات الجمركية وغيرها إلى حسابات خاصة ببنوك محلية، ولاتذهب إلى حسابات الحكومة في البنك المركزي.

قُدرت حجم الإيرادات العامة حسب الموازنة التقديرية للعام ٢٠١٩ بـ (٢١٥٩) مليار ريال بينما كانت النفقات (٣١١١) مليار ريال بعجز بلغ (٣٠%)^(٢١) حيث تصرف الحكومة الشرعية مرتبات وأجور موظفين الدولة في اغلب المحافظات عبر البنك المركزي، بالإضافة إلى بعض المصاريف التشغيلية للمؤسسات الحكومية في العاصمة عدن والمحافظات الواقعة تحت سيطرتها.

وينظم البنك المركزي في عدن عمل القطاع المصرفي، ويخضع لرقابته بعض البنوك التي تقع إدارتها العامة في عدن، وشركات الصرافة، وتمثل تلك الشركات والشبكات نسبة أقل من حيث حجم الشركات في صنعاء، وشهدت مناطق سيطرة الحكومة حركة تجارية ومصرفية كبيرة مقارنة بالفترة السابقة قبل نقل الإدارة العامة للبنك المركزي إليها.

التحالف العربي:

يمتلك قرار عسكري، وسياسي، واقتصادي، في البلد ويتحكم في كثير من المجريات وتحديد الاقتصادية منها حيث يسيطر عسكرياً على أهم المناطق النفطية وموانئ التصدير، ويُتهم التحالف بعرقلة جهود الحكومة في الاستفادة من الإيرادات العامة لتلك

المناطق، حيث أتهم مؤخراً أحد مستشاري الرئيس اليمني التحالف بعرقلة استئناف انتاج وتصدير المشتقات النفطية، وتعطيل موارد الدولة ودعم جماعات مسلحة لا تعترف بالحكومة الشرعية وخارج عن سيطرتها^(٢٢).

كما يمتلك التحالف إمكانيات كبيرة في دعم الجانب الاقتصادي وخصوصاً أوساط المجتمع الدولي وما

يتعلق بالمساعدات الإنسانية ومؤتمرات المانحين التي يحشد لها بشكل شبه سنوي بالإضافة إلى قدرته على دعم الاقتصاد من خلال دعم عملية الإعمار المبكر والإيداع بالعملية الأجنبية طرف البنك المركزي. وتقدر حجم المساعدات المتحصلة عبر مؤتمرات المانحين خلال فترة الحرب (٥,٠٥) مليار دولار^(٢٣).

فرص وتحديات نجاح توحيد السياسة النقدية

من خلال المعطيات السابقة وحجم السيطرة والتأثير للأطراف على الملف الاقتصادي والمصرفي، بالإضافة إلى معطيات الوضع الاقتصادي القائم يمكن القول بأن هناك بعض فرص نجاح لتوحيد السياسة النقدية لكن بالمقابل هنا تحديات كبيرة يتحتم على الأطراف تقديم التنازلات لتجاوزها :

فرص النجاح

الفرص من الناحية الفنية وفقاً لطبيعة مهام ووظائف السياسة النقدية للبنوك المركزية:

- هناك بعض من أدوات السياسة النقدية بمقدور الإدارة الموحدة تنفيذها كنسب الفائدة، والاحتياطيات القانونية للعمليات الأجنبية والمحلية، وحجم الائتمان، والودائع بمختلف تصنيفها.
- الاشراف والرقابة على أداء البنوك، وشركات الصرافة من الناحية الإدارية، ومنحها التراخيص فهذه قد لا تشكل نقاط خلاف جوهرية وسيكون لها مردود في الحفاظ على استقرار المعدل العام للأسعار وأسعار الصرف، ويمكن التوصل إلى آلية مشتركة لتنفيذها.
- سياسة السوق المفتوح والتدخل في تنظيم العرض والطلب على العملات الأجنبية من حيث البيع والشراء يمكن أن تتم شريطة التنسيق التام مع القطاع المصرفي لتوحيد قنوات مصادر النقد الأجنبي عبر شركة واحدة تجمع البنوك وشركات الصرافة وخصوصاً الحوالات الواردة، بالإضافة إلى تدفقات المساعدات الإنسانية والمنح عبر الإدارة الموحدة للبنك.
- العرض النقدي وحجم السيولة النقدية التي يحتاجها النشاط الاقتصادي في البلد تستطيع الإدارة الموحدة إدارتها عبر فروع البنك المركزي في المحافظات.
- سياسة الدين العام يمكن حصرها في تمويل بند الأجور والمرتبات في حال اقتضى الأمر على أن يتم تحميل تكاليف سدادها وخدمتها من المصادر الخاصة التي سينفق عليها الأطراف لتمويل ذلك البند، بعد أن يتم تسوية تكاليف خدمة الدين العام للفترة السابقة.

فرص أخرى:

- الرغبة لدى الأطراف في تسوية هذا الملف - وإن كانت لا ترتقي بعد إلى درجة عالية- وذلك للهروب من الضغوط الداخلية المتمثلة في السخط الشعبي والمجتمعي والدولي لما وصلت إليه الأزمة الإنسانية في اليمن، وبواجه التحالف انتقادات كبيرة في الأوساط الحقوقية الدولية جراء ذلك.
- الأهمية النسبية التي يحوزها الملف الاقتصادي من خلال طرحه على طاولة مفاوضات استوكهولم في ديسمبر ٢٠١٨ بين الجانبين، وما تمخض عنها من لقاءات لاحقة والتوصل إلى تفاهات كالاتفاق على عائدات موانئ الحديد^(٢٤).

- يمتلك الطرفين موارد كافية لصرف بند الأجور والمرتبات للقطاع المدني والذي يمكن أن يكون كمدخل للحل بقدر ما هو أيضاً تحدي كبير أمام توحيد السياسة النقدية، وذلك لارتباطه بالإيرادات العامة للأطراف حيث بإمكان الأطراف تمويله بنسب معينة يتم التفاوض حولها.
- نجاح مشاورات الرياض بين الحكومة، والمجلس الانتقالي قد تمثل عامل مساعد في توحيد الجبهة الداخلية للحكومة وتقوي موقفها في سبيل الضغط جماعة الحوثي القبول بتوحيد السياسة النقدية.

التحديات

لكن بالمقابل هناك مجموعة من التحديات التي قد تواجه الاتفاق من حيث أن:

- السياسة النقدية مرتبطة بأهداف عامة للدولة وهي تتداخل مع السياسة المالية بكثير من العوامل التي تساهم في نجاحها وفي ظل الانقسام التام في السياسة المالية بين الأطراف فإن فرص توحيد السياسة النقدية سوف لن يكون سهلاً.
- يمثل الملف السياسي تحدي كبير من خلال ارتباطه بالملف الاقتصادي، خصوصاً وأن المجلس الانتقالي ما يزال يربك الحكومة في الجنوب، بينما التحالف العربي منشغل بترتيب حكومة حسب مقاساته، في الوقت الذي تستمر جماعة الحوثي بإجراءاتها المالية الأحادية التي تعمق الانقسام وتزيد حدة الأزمة الإنسانية القائمة لتكسب في الجانب السياسي، ونجاح التوحيد في ظل هذا التشتت في الأهداف قد لا يتم.
- فشل اتفاقية الرياض ستكون تحدي كبير أمام توحيد السياسة النقدية حيث ستظل جبهة الحكومة الداخلية غير موحدة، وبالتالي صعوبة التوصل إلى تفاهات في ظل وجود طرف ثالث يناصب الحكومة صلاحياتها في العاصمة عدن.
- وهناك تحدي أكبر في مصادر الاحتياطيات النقدية فهو العامل الأهم والمؤثر في نجاح أهداف البنك المركزي المتمثلة بتحقيق استقرار في المعدل العام للأسعار والحفاظ على قيمة العملة المحلية.

خلاصة

من خلال تحليل واقع السياسة النقدية قبل نقل إدارة البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن وبعده، يمكن القول بأن الحكومة الشرعية أنقذت المركزي عند نقله حيث لم يكن لدى جماعة الحوثي أي إمكانيات لاستمرار نشاطه كالمسولة النقدية، واحتياطيات النقد الأجنبي، وثقة المؤسسات المالية. فهي أوجدت حلول لمعظم تلك المشاكل.

لكن سرعان ما تراجع الحكومة عن أدائها بعد دخولها في صراع مع ما يسمى المجلس الانتقالي وانقلابه عليها وسيطرته على المؤسسات العامة في العاصمة المؤقتة عدن، مما أدى إلى إرباك مهام البنك المركزي.

واتخذت جماعة الحوثي هذا التراجع فرصة لفرض سياساتها وأجندتها في الملف الاقتصادي والمالي والضغط على الحكومة من خلال سلسلة إجراءات اتخذتها في القطاع المصرفي عمقت الانقسام وأضررت بالقطاع، وزادت من معاناة الناس.

وفي ظل هذا التداخل بين الملفات والأجندات للأطراف، والفرص والتحديات القائمة، وحجم السيطرة وقوى التأثير على الملف الاقتصادي لكل طرف، يمكن أن نلخص احتمالات نجاح وفشل توحيد السياسة النقدية تحت إدارة واحدة وفقاً للسيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: عدم التوصل لإدارة موحدة لأن هذا الوضع مريح لجماعة الحوثي في الوقت القريب على الأقل، وسنفرض شروطاً للتفاوض قد تمس سيادة الحكومة التي لن تقبل بها، وبالتالي استمرار حالة الانقسام والإجراءات

التي تضر بالقطاع الاقتصادي والمصرفي، واستمرار تدهور قيمة العملة، وهذا لن يصب في مصلحة أي طرف بل سيعمق الأزمة الانسانية، وسيعرض الاقتصاد لمخاطر الانهيار الكلي.

السيناريو الثاني: إدارة موحدة للسياسة النقدية إما عبر المفاوضات مع جماعة الحوثي، أو فرض سياسة نقدية ناجحة تلغي فعالية إجراءات جماعة الحوثي، لكن هذا يعتمد على نجاح مشاورات الرياض وتشكيل حكومة تعمل من العاصمة عدن تدعم استقلالية المركزي وتعزز احتياطياته النقدية بالعملة الأجنبية، وتفعيل أدوات السياسة النقدية، وهذا السيناريو قد يكون الأقرب للحدوث بحكم أن هذا الموضوع هو حديث الساعة.

السيناريو الثالث: التوصل إلى تفاهات جزئية أو هدنة في هذا الملف تخفف من حدة تأثيره السلبي، وذلك بتقديم التنازلات من الأطراف تحت الضغط الشعبي، والمكونات المختلفة للقطاع الخاص والمجتمع الدولي والدول الراحية للملف اليمني، لكن هذا لن يكون قبل أن يدفع الاقتصاد والمجتمع ثمن تلك الانقسامات جراء استمرار نزيف قيمة العملة الوطنية وتراجع النشاط الاقتصادي.

المراجع :

- (١) محمد، أمين علي ملهي، تقييم كفاءة البنك المركزي اليمني في إدارة السياسة النقدية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد (٤١)، يوليو – سبتمبر ٢٠١٤م.
- (٢) التقرير السنوي البنك المركزي اليمني، ٢٠١٥م.
- (٣) نفس المرجع السابق.
- (٤) نشرة المستجدات الاقتصادية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٨، العدد (٣٤).
- (٥) التقرير السنوي البنك المركزي اليمني، ٢٠١٥.
- (٦) نشرة المستجدات الاقتصادية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٨، العدد (٣٤).
- (٧) مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، مؤشرات الاقتصاد، ٢٠١٨.
- (٨) نشرة المستجدات الاقتصادية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٨، العدد (٣٤).
- (٩) المؤتمر الصحفي لمحافظة البنك المركزي اليمني منصر القعيطي، نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦.
- (١٠) قرار جمهوري رقم (١١٩) سبتمبر ٢٠١٦.
- (١١) تقرير اليمن الأفق الاقتصادية - ربيع ٢٠١٦، البنك الدولي.
- (١٢) خالد العبادي، وكيل البنك المركزي اليمني، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٤٢١٤)، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧.
- (١٣) محمد زمام، محافظ البنك المركزي اليمني، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٤٦٤٧)، ٤ يناير ٢٠١٩.
- (١٤) بيان جمعية الصرافين، موقع جمعية الصرافين، صنعاء، <http://yeayemen.org>
- (١٥) بيان البنك المركزي صنعاء، ١٩ ديسمبر ٢٠١٩.
- (١٦) نشرة المستجدات الاقتصادية، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، سبتمبر ٢٠٢٠.
- (١٧) بيان اللجنة الاقتصادية التابعة للحكومة الشرعية، نوفمبر ٢٠١٩.
- (١٨) مؤشرات الاقتصاد، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي للعام ٢٠١٨.
- (١٩) موقع المصدر اونلاين، ٩ اغسطس ٢٠٢٠. <https://almasdaronline.com/articles/200190>
- (٢٠) مؤشر آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، مجموعة البنك الدولي، ابريل نيسان ٢٠٢٠.
- (٢١) بيان الحكومة اليمنية، وكالة سبأ للأنباء، فبراير ٢٠١٩، <https://www.sabanew.net/viewstory/46040>
- (٢٢) مقابلة مع قناة الجزيرة الاخبارية، ١١ سبتمبر ٢٠١٩.
- (٢٣) نشرة المستجدات الاقتصادية، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، سبتمبر ٢٠٢٠.
- (٢٤) بيان الحكومة اليمنية، وكالة الانباء اليمنية (سبأ) [@sabanew](https://www.sabanew.net) October 14, 2019